وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٧ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الغربية

للعام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الغربية جلسة ٢٠٠٧/٣/٢٧ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٧/٦/١١ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الغربية عن العام المالى ٢٠٠٦ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٣٣٠٥٧٦٢,٨٧ ج (فقط ثلاثة ملايين وثلاثمائة وخمسة آلاف وسبعمائة واثنان وستون جنيهًا وسبعة وثمانون قرشًا) ، وبلغت جملة المصروفات مبلغ ١٢٤٩٤٨٧,٦٢ ج (فقط مليون واحد ومائتان وتسعة وأربعون ألفًا وأربعمائة وسبعة وثمانون جنيهًا واثنان وستون قرشًا) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٢٠٥٦٢٧٥,٢٥ ج (فقط مليونان وستة وخمسون ألفًا ومائتان وخمسة وسبعون جنيهًا وخمسة وعشرون قرشًا) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٦/١٢/٣١ مبلغ ١٢١٨٥٥٨٤,٨٧ ج (فقط اثنا عشر مليونًا ومائة وخمسة وثمانون ألفًا وخمسمائة وأربعة وثمانون جنيهًا وسبعة وثمانون قرشًا) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٧/٦/١١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / حمزة البرى